المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE ET INTERNATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية و الدولية

14/01/2013

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الصبار يدعو الى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي

محمد الصبار

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار أمس السبت بأرفود، الى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي وإرساء سياسة لغوية واضحة المعالم ومنظومة تعليمية متوازنة ومنفتحة.

وأضاف الصبار، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان على مدى يومين حول موضوع «التعددية اللغوية والثقافية: أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية» أنه يتعين تعميق النقاش حول التعددية الثقافية واللغوية بالمغرب وتدبيرها «بشكل عقلاني ووفق مقاربة حقوقية بعيدا عن أية أدلجة للموضوع».

وأكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في هذا الإطار؟، « أننا أمام فرصة تاريخية تسمح لنا باستغلال ما ورد في ديباجة الدستور وما ورد أيضا في الفصل الخامس منه، المحفز على الاحترام والاعتراف بالتعددية الوطنية ذات الأبعاد المتنوعة والمتعددة» مشيرا الى أن الخطاب الملكي بأجدير يشكل نقطة التحول الكبرى ومحطة المصالحة مع الهوية المغربية المتعددة الأبعاد والممهدة لترسيم اللغة الامازيغية.

وبعد أن شدد على اهمية اسهام الجميع في بلورة استراتيجية موحدة ومتوافق بشأنها لتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية والاسهام ايضا وبشكل معقلن في احداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، عبر الصبار عن أمله في أن يساهم المشاركون في هذه الندوة بشكل فعال وخلاق في كشف كافة الجوانب المحيطة بها بدءا من الانتظارات ومرورا بالإكراهات وانتهاء باقتراح المخارج الممكنة التي تسمح بأجرأة التزامات المغرب في تطوير وتنمية الهوية المغربية المتعددة الأبعاد وكذا التعابير اللغوية والثقافية المتنوعة.

الرباط تحتضن ملتقى دوليا حول العدالة الانتقالية

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، يومي 14 و15 يناير بمقر أكاديمية المملكة بالرباط، ملتقى دوليا حول العدالة الانتقالية تحت شعار «الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية : أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية؟».

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا اللقاء الدولي، الذي ينعقد بعد سبع سنوات من نشر التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة، يهدف إلى تقديم حصيلة مدققة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب والتي أشرف على تتبعها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان انطلاقا من مارس 2011.

وأضاف البلاغ أن هذا الملتقى سيكون فرصة للتعرف على التقدم الحاصل على الصعيد العالمي واستخلاص الدروس والممارسات الفضلى في المجال، مذكرا بأنه تتم، بعد نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة، تنفيذ تجارب أخرى للعدالة الانتقالية كما حدث بكل من البرازيل والطوغو.

وأشار إلى أنه في الوقت الذي تنبثق فيه تجارب مماثلة في مجموعة من بلدان المنطقة، سيشكل الملتقى أيضا فرصة لاستعراض آفاق هذه المرحلة الجديدة في مسار العدالة الانتقالية على المستوى الدولي.

وسيشارك في الملتقى فاعلون سياسيون ونشطاء جمعويون وكذا العديد من الخبراء من المغرب ومن 18 بلدا (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا والأرجنتين والبيرو وإفريقيا الجنوبية والسنغال ومالي والطوغو وغانا ومصر وتونس واليمن والجزائر وليبيا والأردن وفلسطين ولبنان).

وسيعرف هذا اللقاء مشاركة العديد من الشخصيات الدولية منها على الخصوص السيدة توكل كرمان، الناشطة اليمنية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام والسيد محمد أحمد علي المخلافي، وزير الشؤون القانونية باليمن والسيد بابلو دي غريف، المقرر الأممي الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار والسيد ميشيل توبيانا، رئيس الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان والسيد صديقي كابا، الرئيس الفخري للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان والسيد مختار طريفي، الرئيس الفخري للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.كما سيشارك في الملتقى، الذي سيناقش على مدى يومين مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالعدالة الانتقالية، ممثلون عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف) والمركز الدولي للعدالة الانتقالية (نيويورك) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وعن الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

الصبار يدعو إلى نقاش موسع حول التعددية اللغوية

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار، أول أمس السبت بأرفود، الى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي وإرساء سياسة لغوية واضحة المعالم ومنظومة تعليمية متوازنة ومنفتحة، وأضاف الصبار، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان على مدى يومين حول موضوع " التعددية اللغوية والثقافية: أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية". أنه يتعين تعميق النقاش حول التعددية الثقافية واللغوية بالمغرب وتدبيرها "بشكل عقلاني ووفق مقاربة حقوقية بعيدا عن أية أدلجة للموضوع".

وأكد الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، في هذا الاطار، " أننا أمام فرصة تاريخية تسمح لنا باستغلال ما ورد في ديباجة الدستور وما ورد أيضا في الفصل الخامس منه، المحفز على الاحترام والاعتراف بالتعددية الوطنية ذات الابعاد المتنوعة والمتعددة". مشيرا الى أن الخطاب الملكي بأجدير يشكل نقطة التحول الكبرى ومحطة المصالحة مع الهوية المغربية المتعددة الابعاد والممهدة لترسيم اللغة الامازيغية.

وبعد أن شدد على أهمية إسهام الجميع في بلورة استراتيجية موحدة ومتوافق بشأنها لتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية والاسهام ايضا وبشكل معقلن في احداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية. عبر السيد الصبار عن أمله في أن يساهم المشاركون في هذه الندوة بشكل فعال وخلاق في كشف كافة الجوانب المحيطة بها بدءا من الانتظارات ومرورا بالإكراهات وانتهاء باقتراح المخارج الممكنة التي تسمح بأجرأة التزامات المغرب في تطوير وتنمية الهوية المغربية المتعددة الابعاد وكذا التعابير اللغوية والثقافية المتنوعة.

ويهدف هذا اللقاء إلى المساهمة في إغناء البحث حول موضوع التنوع الثقافي واللغوي الذي كرسته مقتضيات الدستور. كما يسعى إلى توسيع النقاش و بلورة تصور عقلاني حول كيفيات وسبل تفعيل الفصل المتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية.

ويتضمن برنامج الندوة، التي تعرف مشاركة مجموعة من الأكاديميين، وطنيين ودوليين، وأعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وفعاليات من المجتمع المدني، مناقشة محاور تهم "السياسة اللغوية والمنظومة التعليمية بالمغرب" و القانون التنظيمي الخاص بترسيم الأمازيغية: ما هي طبيعة الآليات وطرق إعمالها" و"إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية: ماهي طبيعة اختصاصاته وتشكيلته وطرق تسييره" وكيفية تدبير التنوع الثقافي الذي كرسته مقتضيات الدستور الحسانية نموذجا".

اليزمي يدعو إلى وضع استراتيجية وطنية لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة

أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليازمي، أول أمس السبت بالرباط، أن الحكومة مطالبة بوضع استراتيجية وطنية حقيقية تروم إدماج حقوق الأشخاص من ذوي الإحتياجات الخاصة في السياسات العمومية، وذلك بتشاور مع الجمعيات التي تعنى بهذه الشريحة من المواطنين.

وذكر اليزمي، في كلمة له خلال ندوة وطنية حول موضوع "أية استراتيجية لتنفيذ وتتبع إدماج حقوق الأشخاص من ذوي الإحتياجات الخاصة في السياسات العمومية"، بأن المغرب وقع في سنة 2009 على الاتفاقية الدولية والبروتوكول الاختياري المنبثق عنها المتعلقان بالأشخاص في وضعية إعاقة، مشددا في هذا الصدد على أنه يتوجب على الدولة خلق مؤسسة جديدة تناط بها مهمة تشجيع وتتبع تنفيذ المقتضيات المتعلقة بحماية الأشخاص في وضعية إعاقة، أو تكليف المجلس الوطني لحقوق الانسان بهذه المهمة.

وأضاف أن "المجلس الوطني لحقوق الإنسان يضع موضوع الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن انشغالاته ويجدد عزمه المشاركة بكل نشاط في مسلسل التشاور حول مختلف آليات حماية حقوق هذه الفئة من المواطنين، خاصة من خلال اعتماد نهج تشاركي يتغيى احترام مبادئ استقلالية هؤلاء الأشخاص ومشاركتهم الاجتماعية الكاملة".

من جهته، أكد رئيس التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، محمد الخادري، على "ضرورة وضع استراتيجية تتوخى إدماج الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في التنمية الوطنية، وذلك بهدف الاسهام في تغيير معيشهم اليومي وإخراجهم من عزلتهم".

من جانبها، أشارت رئيسة لجنة الشؤون الاجتماعية والتضامن التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، زهرة الزاوي، إلى أن الإحصاءات المتوفرة بخصوص الأشخاص في وضعية إعاقة تبقى غير كافية ولا تعكس الواقع، مضيفة أن المجلس يوصي بوضع قاعدة بيانات وطنية حول الأشخاص في وضعية إعاقة، خاصة من خلال تحديث الأبحاث المتعلقة بهذه الفئة وإدماج قضية الشخص المعاق في الدراسات والأبحاث التي تنجزها القطاعات الحكومية ومعاهد البحث.

بدوره، شدد المسؤول عن برنامج المغرب العربي للمنظمة الدولية للمعاقين، مصطفى زاهر، على التزام هذه المنظمة بتقديم المساعدة التقنية والمنهجية إلى الفاعلين في مجال الإعاقة، من بينهم المجتمع المدني والمؤسسات العمومية، كما أكد المستشار القانوني بالأمانة العامة للحكومة، محمد بن طالب، أن المقاربة التشريعية الواجب اعتمادها لتعزيز إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة يجب أن ترتكز على ثلاثة محاور، تتمثل على التوالي في تبني مقاربة تقوم على القانون، ودراسة أثر السياسات العمومية على حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة واحترام خصوصية المجتمع المغربي.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الندوة نظمت من قبل التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، بشراكة مع المنظمة الدولية للمعاقين والاتحاد الأوربي.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

ملتقى دولي حول العدالة الانتقالية اليوم وغدا بالرباط

ينظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير اليوم الاثنين وغدا الثلاثاء بمقر أكاديمية المملكة بالرباط ملتقى دوليا حول العدالة الانتقالية تحت شعار "الحق في الحقيقة جبر الأضرار الإصلاحات المؤسساتية : أي تقدم وآية أفاق للعدالة الانتقالية".

وذكر بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن هذا اللقاء الدولي الذي ينعقد بعد سبع سنوات من نشر التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة يهدف إلى تقديم حصيلة مدققة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب والتي أشرف على تتبعها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان انطلاقا من مارس 2011.

وأضاف البلاغ أن هذا الملتقى سيكون فرصة للتعرف على التقدم الحاصل على الصعيد العالمي واستخلاص الدروس والممارسات الفضلى في المجال مذكرا بانه تتم بعد نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة تنفيذ تجارب أخرى للعدالة الانتقالية كما حدث بكل من البرازيل والطوغو.

وأشار إلى أنه في الوقت الذي تنبثق فيه تجارب مماثلة في مجموعة من بلدان المنطقة سيشكل الملتقى أيضا فرصة لاستعراض أفاق هذه المرحلة الجديدة في مسار العدالة الانتقالية على المستوى الدولي.

ويشارك في الملتقى فاعلون سياسيون ونشطاء جمعويون وكذا العديد من الخبراء من المغرب ومن 18 بلدا (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وسويسرا والأرجنتين والبيرو وإفريقيا الجنوبية والسنغال ومالي والطوغو وغانا ومصر وتونس واليمن والجزائر وليبيا والأردن وفلسطين ولبنان).وسيعرف هذا اللقاء مشاركة العديد من الشخصيات الدولية منها على الخصوص توكل كرمان الناشطة اليمنية الحاصلة على جائزة نوبل للسلام و محمد أحمد علي المخلافي وزير الشؤون القانونية باليمن و بابلو دي غريف المقرر الأممي الخاص المعني بتعزيز الحقيقة والعدالة والجبر وضمانات عدم التكرار والسيد ميشيل توبيانا رئيس الشبكة الأورو- متوسطية لحقوق الإنسان و صديقي كابا الرئيس الفخري للفدرالية الدولية لحقوق الإنسان و مختار طريفي الرئيس الفخري للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان.

كما سيشارك في الملتقى الذي سيناقش على مدى يومين مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالعدالة الانتقالية ممثلون عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (جنيف) والمركز الدولي للعدالة الانتقالية (نيويورك) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وعن الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى العديد من المنظمات غير الحكومية. 2

المجلس الوطني لحقوق الإنسان ينظم ملتقى دولي حول العدالة الانتقالية

نظم المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بشراكة مع مؤسسة إدريس بنزكري لحقوق الإنسان والديمقراطية ومؤسسة صندوق الإيداع والتدبير، ملتقى دوليا حول العدالة الانتقالية تحت شعار "الحق في الحقيقة، جبر الأضرار، الإصلاحات المؤسساتية : أي تقدم وأية آفاق للعدالة الانتقالية

ويهدف هذا اللقاء الدولي الذي ينعقد بعد سبع سنوات من نشر التقرير النهائي لهيئة الإنصاف و المصالحة إلى تقديم حصيلة مدققة لتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب والتي أشرف على تتبعها المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم المجلس الوطني لحقوق الإنسان انطلاقا من مارس 2011. بعد نهاية ولاية هيئة الإنصاف والمصالحة تم تنفيذ تجارب أخرى للعدالة الانتقالية كما حدث بكل من البرازيل والطوغو، وفي هذا الصدد سيكون هذا الملتقى فرصة للتعرف على التقدم الحاصل على الصعيد العالمي واستخلاص الدروس والممارسات الفضلى في المجال. وفي الوقت الذي تتبثق فيه تجارب مماثلة في مجموعة من بلدان المنطقة، سيشكل الملتقى أيضا فرصة لاستعراض آفاق هذه المرحلة الجديدة في مسار العدالة الانتقالية على المستوى الدولي.

يشارك في الملتقى فاعلون سياسيون ونشطاء جمعويون وكذا العديد من الخبراء من المغرب ومن 18 بلدا (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، سويسرا، الأرجنتين، البيرو، إفريقيا الجنوبية، السنغال، مالي، الطوغو، غانا، مصر، تونس، اليمن، الجزائر، ليبيا، الأردن، فلسطين ولبنان)

الصبار يدعو إلى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، أول أمس السبت بأرفود، إلى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي وارساء سياسة لغوية واضحة المعالم ومنظومة تعليمية متوازنة ومنفتحة.

وأضاف الصبار، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى يومين حول موضوع « التعددية اللغوية والثقافية: أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية»، انه يتعين تعميق النقاش حول التعددية الثقافية واللغوية بالمغرب وتدبيرها «بشكل عقلاني ووفق مقاربة حقوقية بعيدا عن أية أدلجة للموضوع».

وأكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، في هذا الاطار، « أننا أمام فرصة تاريخية تسمح لنا باستغلال ما ورد في ديباجة الدستور وما ورد أيضا في الفصل الخامس منه، المحفز على الاحترام والاعتراف بالتعددية الوطنية ذات الابعاد المتنوعة والمتعددة»، مشيرا الى أن الخطاب الملكي بأجدير يشكل نقطة التحول الكبرى ومحطة المصالحة مع الهوية المغربية المتعددة الابعاد والممهدة لترسيم اللغة الامازيغية.

وبعد أن شدد على اهمية اسهام الجميع في بلورة استراتيجية موحدة ومتوافق بشانها لتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية والاسهام ايضا وبشكل معقلن في احداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، عبر السيد الصبار عن أمله في أن يساهم المشاركون في هذه الندوة بشكل فعال وخلاق في كشف كافة الجوانب المحيطة بها بدءا من الانتظارات ومرورا بالإكراهات وانتهاء باقتراح المخارج الممكنة التي تسمح بأجراة التزامات المغرب في تطوير وتنمية الهوية المغربية المتعددة الابعاد وكذا التعابير اللغوية والثقافية المتنوعة.

من جانبه، اكد عامل الإقليم أحمد مرغيش، أن موضوع هذه الندوة يكتسي اهمية كبيرة على اعتبار انها تأتي في اطار تفعيل مقتضيات الدستور الجديد الذي نص على اعتبار الامازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وذلك تكريسا للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها.

وأكد مرغيش على ان ترسيخ ثقافة حقوق الانسان يستدعي انخراط الجميع من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وسلطات منتخبة ومجتمع مدني، داعيا الى دمج مفاهيم حقوق الانسان والمواطنة وثقافة الانفتاح في المناهج والبرامج التعليمية لبناء جيل واع ومتشبع بقيم هذه الحقوق وبهويته المنفتحة وبروح الحوار البناء.

ويهدف هذا اللقاء إلى المساهمة في إغناء البحث حول موضوع التنوع الثقافي واللغوي الذي كرسته مقتضيات الدستور، كما يسعى إلى توسيع النقاش و بلورة تصور عقلاني حول كيفيات وسبل تفعيل الفصل المتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية.

ويتضمن برنامج الندوة، التي تعرف مشاركة مجموعة من الأكاديميين، وطنيين و دوليين، و أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وفعاليات من المجتمع المدني، مناقشة محاور تهم «السياسة اللغوية والمنظومة التعليمية بالمغرب» و« القانون التنظيمي الخاص بترسيم الأمازيغية: ما هي طبيعة الآليات وطرق إعمالها» و« إحداث المجلس الوطني للغات والثقافةالمغربية: ماهي طبيعة اختصاصاته وتشكيلته وطرق تسيير» و« كيفية تدبير التنوع الثقافي الذي كرسته مقتضيات الدستور الحسانية نموذجا».

الصبار يدعو إلى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي

دعا الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، أول أمس السبت بأرفود، إلى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي وارساء سياسة لغوية واضحة المعالم ومنظومة تعليمية متوازنة ومنفتحة.

وأضاف الصبار، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان على مدى يومين حول موضوع « التعددية اللغوية والثقافية: أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية»، انه يتعين تعميق النقاش حول التعددية الثقافية واللغوية بالمغرب وتدبيرها «بشكل عقلاني ووفق مقاربة حقوقية بعيدا عن أية أدلجة للموضوع».

وأكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، في هذا الاطار، « أننا أمام فرصة تاريخية تسمح لنا باستغلال ما ورد في ديباجة الدستور وما ورد أيضا في الفصل الخامس منه، المحفز على الاحترام والاعتراف بالتعددية الوطنية ذات الابعاد المتنوعة والمتعددة»، مشيرا الى أن الخطاب الملكي بأجدير يشكل نقطة التحول الكبرى ومحطة المصالحة مع الهوية المغربية المتعددة الابعاد والممهدة لترسيم اللغة الامازيغية.

وبعد أن شدد على اهمية اسهام الجميع في بلورة استراتيجية موحدة ومتوافق بشانها لتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية والاسهام ايضا وبشكل معقلن في احداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، عبر السيد الصبار عن أمله في أن يساهم المشاركون في هذه الندوة بشكل فعال وخلاق في كشف كافة الجوانب المحيطة بها بدءا من الانتظارات ومرورا بالإكراهات وانتهاء باقتراح المخارج الممكنة التي تسمح بأجراة التزامات المغرب في تطوير وتنمية الهوية المغربية المتعددة الابعاد وكذا التعابير اللغوية والثقافية المتنوعة.

من جانبه، اكد عامل الإقليم أحمد مرغيش، أن موضوع هذه الندوة يكتسي اهمية كبيرة على اعتبار انها تأتي في اطار تفعيل مقتضيات الدستور الجديد الذي نص على اعتبار الامازيغية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية، وذلك تكريسا للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها.

وأكد مرغيش على ان ترسيخ ثقافة حقوق الانسان يستدعي انخراط الجميع من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية وسلطات منتخبة ومجتمع مدني، داعيا الى دمج مفاهيم حقوق الانسان والمواطنة وثقافة الانفتاح في المناهج والبرامج التعليمية لبناء جيل واع ومتشبع بقيم هذه الحقوق وبهويته المنفتحة وبروح الحوار البناء.

ويهدف هذا اللقاء إلى المساهمة في إغناء البحث حول موضوع التنوع الثقافي واللغوي الذي كرسته مقتضيات الدستور، كما يسعى إلى توسيع النقاش و بلورة تصور عقلاني حول كيفيات وسبل تفعيل الفصل المتعلق بترسيم اللغة الأمازيغية.

ويتضمن برنامج الندوة، التي تعرف مشاركة مجموعة من الأكاديميين، وطنيين و دوليين، و أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وفعاليات من المجتمع المدني، مناقشة محاور تهم «السياسة اللغوية والمنظومة التعليمية بالمغرب» و« القانون التنظيمي الخاص بترسيم الأمازيغية: ما هي طبيعة الآليات وطرق إعمالها» و« إحداث المجلس الوطني للغات والثقافةالمغربية: ماهي طبيعة اختصاصاته وتشكيلته وطرق تسيير» و« كيفية تدبير التنوع الثقافي الذي كرسته مقتضيات الدستور الحسانية نموذجا».

الصبار يدعو الى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي

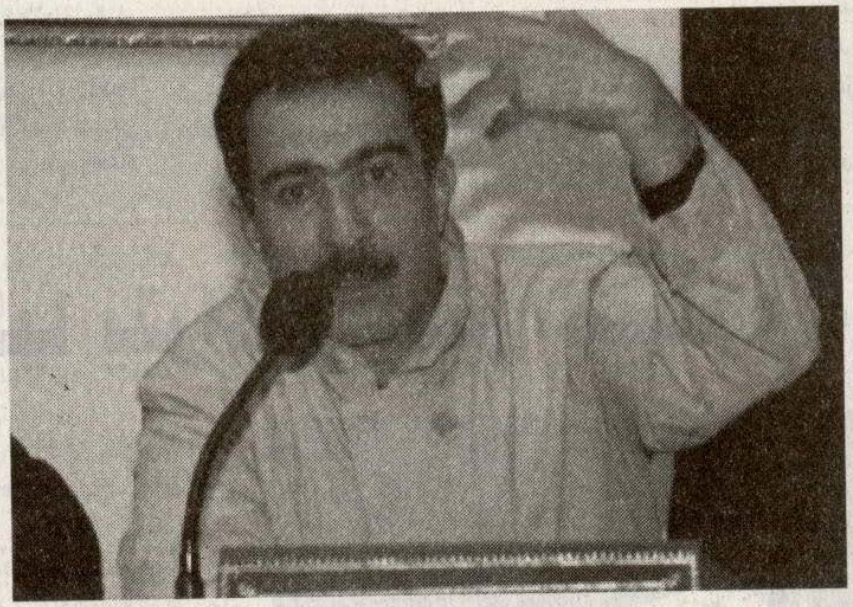

دعا الامين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان محمد الصبار، أول أمس السبت بأرفود، الى استحضار التحديات المرتبطة بتدبير التعدد اللغوي والثقافي وارساء سياسة لغوية واضحة المعالم ومنظومة تعليمية متوازنة ومنفتحة.

وأضاف الصبار، خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الوطنية، التي ينظمها المجلس الوطني لحقوق الانسان على مدى يومين حول موضوع « التعددية اللغوية والثقافية: أي سبل لإعمال المقتضيات الدستورية»، أنه يتعين تعميق النقاش حول التعددية الثقافية واللغوية بالمغرب وتدبيرها «بشكل عقلاني ووفق مقاربة حقوقية بعيدا عن أية أدلجة للموضوع».

وأكد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان، في هذا الاطار،حسب وكالة المغرب العربي للأنباء « أننا أمام فرصة تاريخية تسمح لنا باستغلال ما ورد في ديباجة الدستور وما ورد أيضا في الفصل الخامس منه، المحفز على الاحترام والاعتراف بالتعددية الوطنية ذات الابعاد المتنوعة والمتعددة»، مشيرا الى أن الخطاب الملكي بأجدير يشكل نقطة التحول الكبرى ومحطة المصالحة مع الهوية المغربية المتعددة الابعاد والممهدة لترسيم اللغة الامازيغية.

وبعد أن شدد على اهمية اسهام الجميع في بلورة استراتيجية موحدة ومتوافق بشأنها لتفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية والاسهام ايضا وبشكل معقلن في احداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، عبر السيد الصبار عن أمله في أن يساهم المشاركون في هذه الندوة بشكل فعال وخلاق في كشف كافة الجوانب المحيطة بها بدءا من الانتظارات ومرورا بالإكراهات وانتهاء باقتراح المخارج الممكنة التي تسمح بأجرأة التزامات المغرب في تطوير وتنمية الهوية المغربية المتعددة الابعاد وكذا التعابير اللغوية والثقافية المتنوعة.

ويتضمن برنامج الندوة، التي تعرف مشاركة مجموعة من الأكاديميين، وطنيين و دوليين، و أعضاء من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومن اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وفعاليات من المجتمع المدني، مناقشة محاور تهم «السياسة اللغوية والمنظومة التعليمية بالمغرب» و» القانون التنظيمي الخاص بترسيم الأمازيغية: ما هي طبيعة الآليات وطرق إعمالها» و» إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية: ماهي طبيعة اختصاصاته وتشكيلته وطرق تسييره» و» كيفية تدبير التنوع الثقافي الذي كرسته مقتضيات الدستور ،الحسانية نموذجا».

3

"Droit à la vérité réparation et réformes", thème d'une rencontre du CNDH les 14 et 15 janvier à Rabat

Rabat, 11 janv. 2013 (MAP) - "Droit à la vérité réparation et réformes: Quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle ?" est le thème d'une rencontre internationale prévue à Rabat les 14 et 15 janvier à l'initiative du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH), en partenariat avec la Fondation Driss Benzekri pour la démocratie et les droits de l'Homme et la fondation CDG.
La rencontre, qui se tient sept ans après la publication du rapport final de l'Instance Equité et Réconciliation (IER), a pour premier objectif de "dresser un bilan aussi rigoureux que possible de la mise en Âœuvre des recommandations de l'IER au Maroc, dont le suivi a été assuré par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) puis par le CNDH, qui lui a succédé en mars 2011", indique un communiqué du CNDH.

La conférence traitera notamment des mandats des Commissions vérité, des dynamiques et stratégies mises en Âœuvre pour la vérité et la justice, des politiques menées en termes de réparation individuelle et communautaire et, enfin, du devenir des recommandations. De manière transversale, les problématiques de la réconciliation (notamment le rô le des auditions publiques), de la prise en compte de la dimension genre et de l'interaction entre les niveaux national, régional et international devraient être aussi abordées, souligne la même source.
Elle sera également l'occasion de prendre connaissance des progrès réalisés à l'échelle mondiale et de dégager des enseignements et des bonnes pratiques en
matière de justice transitionnelle au regard de dynamiques similaires lancées dans plusieurs pays de la région. Ce séminaire sera enfin une opportunité pour faire le point sur les perspectives de cette nouvelle étape dans le processus universel de justice transitionnelle.

Des acteurs politiques, des militants associatifs ainsi que de nombreux experts issus du Maroc et de dix huit autres pays (Etats-Unis, France, Suisse, Argentine, Pérou, Afrique du sud, Sénégal, Mali, Togo, Ghana, Egypte, Tunisie, Yémen, Algérie, Libye, Jordanie, Palestine, Liban) sont attendus à ce séminaire.
Seront également présentes plusieurs personnalités internationales dont Mme Tawakkol Karman, Prix Nobel yéménite de la paix, MM. Mohammed Ahmed Ali Al-Mekhlafi ministre des Affaires Juridiques du Yémen, Pablo de Greiff, Rapporteur spécial pour la vérité, la justice, les réparations et les garanties de non-répétition des Nations unies, Michel Tubiana, Président du Réseau euro-méditerranéen des droits de l'Homme, Sidiki Kaba, Président d'honneur de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH) et Mokhtar Trifi, Président d'honneur de la Ligue tunisienne des droits de l'Homme.
Des représentants du Haut-Commissariat aux droits de l'Homme des Nations unies (Genève), du Centre international pour la justice transitionnelle (New-York), du PNUD, de l'ONU-femmes et de l'Union européenne ainsi que de nombreuses ONG participeront également aux travaux du séminaire.(MAP). HB---COM. LL.

Colloque sur la diversité linguistique et culturelle

Concevoir une politique linguistique claire et un système éducatif équilibré et ouvert

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Mohamed Sebbar, a appelé samedi à Erfoud à appréhender judicieusement les défis liés à la gestion de la diversité linguistique et culturelle et à concevoir une politique linguistique claire et un système éducatif équilibré et ouvert.

A l'ouverture d'un colloque organisé par le CNDH sous le thème "Diversité linguistique et culturelle: les modalités de mise en oeuvre des dispositions de la Constitution", M. Sebbar a souligné la nécessité d'approfondir la discussion sur la diversité linguistique et culturelle au Maroc et de la gérer "de manière rationnelle, conformément à une approche basée sur les droits, loin de toute ligne de fracture idéologique". "Nous sommes devant une opportunité historique qui nous permet de capitaliser ce qui a été stipulé dans le préambule de la Constitution et des dispositions de l'article 5 stipulant le respect et la reconnaissance de la diversité nationale dans ses multiples aspects", a affirmé le secrétaire général du CNDH. Il a ajouté que le discours Royal d'Ajdir "constitue un tournant capital et un moment fort dans la réconciliation avec l'identité marocaine plurielle qui ouvre la voie à l'officialisation de la langue amazighe".

Mettant l'accent sur l'importance d'une contribution collective à l'élaboration d'une stratégie unifiée et consensuelle pour la dynamisation du caractère officiel de la langue amazighe et à la création du Conseil national des langues et de la culture marocaines, M. Sebbar a formulé le voeu de voir les participants à cette rencontre contribuer de manière efficiente et créative à clarifier les contours de cette stratégie (attentes, contraintes et suggestions sur les sentiers de solution pour la mise en oeuvre des engagements du Maroc en matière de développement de l'identité marocaine plurielle). Pour sa part, le gouverneur de la province d'Erfoud, Ahmed Merghich, a affirmé que le thème de la rencontre revêt une grande importance vu qu'elle intervient dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle Constitution qui fait de la langue amazighe une langue officielle à l'instar de la langue arabe et ce, en consécration de la diversité de l'identité marocaine riche de ses affluents multiples.

M. Merghich a en outre noté que la consécration de la culture des droits de l'Homme requiert l'engagement de tous, pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, collectivités locales et société civile, appelant à inclure les concepts des droits de l'Homme, de citoyenneté et d'ouverture dans les programmes scolaires pour former une génération éclairée et imprégnée de la culture du droit. La rencontre vise à enrichir la réflexion sur la question de la diversité linguistique et culturelle consacrée dans la nouvelle Constitution, approfondir la discussion et concevoir une vision rationnelle sur les moyens de mettre en application les dispositions relatives à l'officialisation de la langue amazighe.

Tenue avec la participation d'académiciens marocains et étrangers, membres du CNDH et de comités régionaux du Conseil en plus d'acteurs de la société civile, cette rencontre de deux jours se penchera sur "La politique linguistique et le système éducatif au Maroc", "La loi organique sur l'officialisation de l'amazighe", "La création du Conseil national des langues et de la culture marocaines" et "La gestion de la diversité culturelle telle que stipulée dans la constitution: le dialecte hassani comme modèle".

MAP

Droit à la vérité, réparation et réformes

Une rencontre organisée par le CNDH les 14 et 15 janvier à Rabat

Droit à la vérité réparation et réformes: Quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle ?» est le thème d'une rencontre internationale prévue à Rabat les 14 et 15 janvier à l'initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), en partenariat avec la Fondation Driss Benzekri pour la démocratie et les droits de l'Homme et la Fondation CDG.

La rencontre, qui se tient sept ans après la publication du rapport final de l'Instance équité et réconciliation (IER), a pour premier objectif de «dresser un bilan aussi rigoureux que possible de la mise en « œuvre des recommandations de l'IER au Maroc, dont le suivi a été assuré par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) puis par le CNDH, qui lui a succédé en mars 2011», indique un communiqué du CNDH.

La conférence traitera notamment des mandats des Commissions vérité, des dynamiques et stratégies mises en œuvre pour la vérité et la justice, des politiques menées en termes de réparation individuelle et communautaire et, enfin, du devenir des recommandations. De manière transversale, les problématiques de la réconciliation (notamment le rôle des auditions publiques), de la prise en compte de la dimension genre et de l'interaction entre les niveaux national, régional et international devraient être aussi abordées, souligne la même source.

Elle sera également l'occasion de prendre connaissance des progrès réalisés à l'échelle mondiale et de dégager des enseignements et de bonnes pratiques en matière de justice transitionnelle au regard de dynamiques similaires lancées dans plusieurs pays de la région. Ce séminaire sera enfin une opportunité pour faire le point sur les perspectives de cette nouvelle étape dans le processus universel de justice transitionnelle. 3

FLASHS

CNDH

Intervenant lors d'un séminaire national sur le thème «Quelle stratégie pour l'application et le suivi de l'intégration des droits des personnes en situation de handicap dans les politiques publiques», M. El Yazami a rappelé que le Maroc a signé en 2009 la convention internationale et son protocole facultatif concernant les personnes en situation de handicap, soulignant à cet égard que l'Etat devrait créer une nouvelle institution chargée de la promotion et du suivi de la mise en oeuvre de la protection des personnes handicapées ou réserver cette mission au CNDH. «Le CNDH intègre le handicap parmi ses préoccupations et réitère sa détermination à participer activement au processus de consultations sur les différents mécanismes de protection des personnes en situation de handicap», a-t-il poursuivi.

IER, 7 ans plus tard ! «Droit à la vérité, réparation et réformes : quelles avancées et quelles perspectives pour la justice transitionnelle?» est le thème d'une rencontre internationale prévue à Rabat les 14 et 15 janvier à l'initiative du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), en partenariat avec la fondation Driss Benzekri pour la démocratie et les droits de l'Homme et la Fondation CDG. La rencontre, qui se tient sept ans après la publication du rapport final de l'Instance équité et réconciliation (IER), a pour premier objectif de *«dresser un bilan aussi rigoureux que possible de la mise en œuvre des recommandations de l'IER au Maroc, dont le suivi a été assuré par le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) puis par le CNDH, qui lui a succédé en mars 2011»*, indique un communiqué du CNDH.

Colloque à Erfoud sous le thème "Diversité linguistique et culturelle: Les modalités de mise en oeuvre des dispositions de la constitution"

Mohamed Sebbar appelle à appréhender les défis liés à la gestion de la diversité linguistique et culturelle

Le secrétaire général du Conseil National des droits de l'Homme (CNDH), M. Mohamed Sebbar a appelé samedi à Erfoud à appréhender judicieusement les défis liés à la gestion de la diversité linguistique et culturelle et à concevoir une politique linguistique claire et un système éducatif équilibré et ouvert.

A l'ouverture d'un colloque organisé par le CNDH sous le thème "Diversité linguistique et culturelle: Les modalités de mise en oeuvre des dispositions de la constitution", M. Sebbar a souligné la nécessité d'approfondir la discussion sur la diversité linguistique et culturelle au Maroc et de la gérer "de manière rationnelle, conformément à une approche basée sur les droits, loin de toute ligne de fracture idéologique".

"Nous sommes devant une opportunité historique qui nous permet de capitaliser ce qui a été stipulé dans le préambule de la Constitution et des dispositions de l'article 5 stipulant le respect et à la reconnaissance de la diversité nationale dans ses multiples aspects", a affirmé le secrétaire général du CNDH.

Il a ajouté que le discours royal d'Ajdir "constitue un tournant capital et un moment fort dans la réconciliation avec l'identité marocaine plurielle qui ouvre la voie à l'officialisation de la langue amazighe".

Mettant l'accent sur l'importance d'une contribution collective à l'élaboration d'une stratégie unifiée et consensuelle pour la dynamisation du caractère officiel de la langue amazighe et à la création du Conseil national des langues et de la culture marocaines, M. Sebbar a formulé le voeu de voir les participants à cette rencontre contribuer de manière efficiente et créative à clarifier les contours de cette stratégie (attentes, contraintes et suggestions sur les sentiers de solution pour la mise en oeuvre des engagements du Maroc en matière de développement de l'identité marocaine plurielle).

Pour sa part, le gouverneur de la province d'Erfoud, M. Ahmed Merghich, a affirmé que le thème de la rencontre revêt une grande importance vu qu'elle intervient dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle constitution qui fait de la langue amazighe une langue officielle à l'instar de la langue arabe et ce, en consécration de la diversité de l'identité marocaine riche de ses affluents multiples.

M. Merghich a en outre noté que la consécration de la culture des droits de l'Homme requiert l'engagement de tous, pouvoirs législatif, exécutif et judiciaire, collectivités locale et société civile, appelant à inclure les concepts des droits de l'Homme, de citoyenneté et d'ouverture dans les programmes scolaires pour former une génération éclairée et imprégnée de la culture du droit.

La rencontre vise à enrichir la réflexion sur la question de la diversité linguistique et culturelle consacrée dans la nouvelle constitution, approfondir la discussion et concevoir une vision rationnelle sur les moyens de mettre en application les dispositions relatives l'officialisation de la langue amazighe.

Tenue avec la participation d'académiciens marocains et étrangers, membres du CNDH et de comités régionaux du Conseil en plus d'acteurs de la société civile, cette rencontre de deux jours se penchera sur "la politique linguistique et le système éducatif au Maroc", "la loi organique sur l'officialisation de l'amazighe", "la création du Conseil national des langues et de la culture marocaines" et "la gestion de la diversité culturelle telle que stipulée dans la constitution: le dialecte hassani comme modèle".